السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط خلال فترة الرئيس دونالد ترامب الثانية

US foreign policy towards the Middle East during President Donald Trump's second term

لبوخ محمد[1]

[1] جامعة جيلالي ليابس–سيدي بلعباس، medleboukh22@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/05/31 تاريخ القبول: 2026/10/01 تاريخ النشر: 2026/10/15

ملخص: تهدف الدراسة إلى تفسير سلوك السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط خلال فترة الرئيس "ترامب" الثانية والتي انعكست بشكل كبير على المنطقة من حيث رغبة صناع القرار في الإدارة الأمريكية في إعادة تركيز، وتوزيع القوة من خلال رفضه لأي قوة في المنطقة من جهة، وتشكيل تحالفات جديدة من شأنها الحفاظ على المصالح والاستقرار في المنطقة وفق التصورات الأمريكية من جهة أخرى. تلعب متغيرات الدين والمصالح، والمؤسسات، وشخصية الرئيس، وبنية النسق الدولي متمثلة في المنافسة الصينية بالدرجة الأولى دورا حاسما في تحديد السلوك الأمريكي تجاه المنطقة التي تزال تعاني حالة عدم الاستقرار نتيجة الرغبة الأمريكية في رفض أي منافس يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية.، الشرق الأوسط.، الرئيس ترامب.

Abstract:

This study aims to explain the behavior of US foreign policy toward the Middle East during President Trump's second term, which significantly impacted the region. This was reflected in the desire of US policymakers to refocus and redistribute power by rejecting any existing regional power, on the one hand, and forming new alliances to maintain US interests and stability in the region, on the other. Factors such as religion, interests, institutions, the president's personality, and the structure of the international system primarily Chinese competition play a crucial role in shaping US behavior toward the region, which continues to suffer from instability due to the US desire to reject any competitor that threatens American interests there.

Keywords: U.S. foreign policy; Middle East; President Trump.

المؤلف المرسل: لبوخ محمد، medleboukh22@ gmail.com

مقدمة:

عرفت السياسة الخارجية الامريكية توجها جديدا يتميز بالحدّة اتجاه منطقة الشرق الأوسط خاصة في فترة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" Donald Trump الثانية، حيث شهدت المنطقة حالة من التغيرات المهمة في تاريخها، وقد تزامن وصول الرئيس "ترامب" إلى البيت الأبيض في يناير 2025 مع مجموعة من الأحداث كتبعات لطوفان الأقصى في 07 أكتوبر 2023 أبرزها الحرب الإسرائيلية على دول المنطقة كإيران واليمن ولبنان من جهة، وتنامي تواجد القوى المنافسة في المنطقة من جهة اخرى كالصين وروسيا، وقد سعى "ترامب" من خلال السياسة الخارجية الامريكية في اتجاهين الأول هو الحد من توسع النفوذ الصيني في المنطقة والحفاض على المصالح الأمريكية عن طريق تعزيز التحالفات مع بعض دول الخليج، والثاني الحفاض على أمن إسرائيل من خلال الدعم المالي والعسكري والعمل وفق الآلية الدبلوماسية في اطار استكمال مسار الاحتواء الذي أطلقه في فتره الرئاسية الاولى بما يسمى باتفاقيات أبراهام، وهي اتفاقية تحاول إدماج إسرائيل في بيئة الشرق الأوسط. الامر الذي أحدث حالة من زعزعت الاستقرار كانت فيها دول المنطقة المتضرر الأكبر، وقد رصدنا عدة عوامل لعبت الدور الحاسم في تحديد سلوك السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط وهي حالة مركبة تتداخل فيها الفواعل الشخصية والمؤسساتية مع مستويات الظاهرة الداخلي، الإقليمي والدولي.

المشكلة البحثية:

تعالج الدراسة إشكالية هامة، محددة في نطاقها المكاني والزمني تتمثل في:

معرفة المحددات والآليات العملية للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الاوسط تحت الإدارة الثانية للرئيس "دونالد ترامب"؟.

وللإجابة على المشكلة البحثية سنتبنى الفروض العلمية التالية:

- يبرز دور الرئيس "دونالد ترامب" بشكل كبير في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الاوسط انطلاقا من صلاحياته الدستورية ، خصوصا عند التوافق في خط المحافظين بين السلطة التنفيذية والكونغرس.

- السياسة الخارجية الأمريكية هي محصلة تفاعل عدة متغيرات منها الدين والعامل الشخصي، المصالح الاقتصادية والقوة العسكرية.

– لا تزال جماعات المصالح وجماعات الضغط واللوبي الصهيوني تحدد السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الشرق الأوسط في فترة الرئيس "دونالد ترامب" الثانية.

منهجية الدراسة:

لتحليل السلوك الاستراتيجي الأمريكي تحت إدارة الرئيس "ترامب" وكي تكون الدراسة العلمية لهذا السلوك مثمرة سنعتمد علبة أدوات منهجية مركبة تتوافق وتتجانس مع الظاهرة المدروسة وتراعي أوزانها النسبية والمتمثلة في السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الشرق الأوسط والتي لا يمكن تفسيرها بمتغير فريد، بل إن وصفها كحالة معقدة تتعدد فيها الأبعاد والأشكال والمستويات، ما يتطلب مركب تحليلي خماسي The Five I's أو الخمسة "آي" متمثلتا في الأفكار (Ideas)، والمصالح(Interests)، والمؤسسات(Institutions)، ونموذج الـ "ثلاث آي (The Three I's) " السابقة الذكر في السياسات العامة هو إطار تحليلي يستخدم لفهم العوامل التي تشكل السياسات، بالإضافة إلى استخدامه في دراسات الحوكمة وتغير السياسات، إضافة إلى الفرد (Individualisme)، والمستوى الدولي(International).

وتشير "الآي" الخمس إلى:

1. **الأفكار (Ideas)**: المعتقدات، التصورات، القيم، النماذج الفكرية، والمعرفة التي يؤمن بها صناع القرار فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية التبريرات الدينية والقيمية في صراعها الأيديولوجي في عدة صراعات مثل إدراة الرئيس "رونالد ريغان" مع الاتحاد السوفياتي سابقا، و الرئيس "جورج بوش" الإبن في العراق، وصولا إلى الرئيس" دونالد ترامب" في سياق حديثة عن الحرب ضدّ إيران. وتوظيف الرؤساء الأمريكيين لمصطلح قوى الخير والشر، او محور الشر كتوصيف لبعض الدول التي استعصت على الهيمنة الأمريكية، كل ذلك يؤكد دور المعتقدات الدينة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

2. **المصالح(Interests)** :الأهداف الشخصية أو الجماعية مثل جماعات الضغط، الأحزاب التي يسعى الفاعلون لتحقيقها. و مدخل المصلحة يفرضه علينا في هذه الدراسة المنظار الواقعي بالدرجة الاولى، فالمصلحة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط تعنبر حيوية متمثلة في كون المنطقة مصدر مهم من مصادر

الطاقة العالمية، إضافة إلى الحفاظ على مصلحة "إسرائيل" المتمثلة في التوسع واستقرار الكيان الإسرائيل ودرء أي تهديد يمكن ان تخل بوجوده.

3. **المؤسسات(Institutions)**: القواعد الدستورية، الأنظمة، والهياكل الرسمية مثل الكونغرس، الحكومة والفواعل غير الرسمية التي تقيد أو توجه عملية صنع القرار. أهمية هذا النموذج أنه يساعد في تحليل كيفية التفاعل بين هذه العناصر الثلاثة السابقة الذكر لإنتاج سياسة عامة معينة، وكيف يمكن أن تؤدي التغيرات في أي منها إلى تغيير السياسة. وهنا تجدر الاشارة إلى أن السياسة الخارجية ليست نتاجا للمصلحة فقط، بل تتأثر بشدة بالأفكار السائدة والهياكل المؤسسية.

4. **الفرد Individualisme** : هذا المدخل قد يفرض نفسه بشدة في تفسير سلوك السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط في فتر الرئيس "ترامب " الثانية ، فشخيصته مثيرة للجدل كونه رجل ذو خلفية مالية تجارية تركز على الربح بأي وسيلة وتحقيق الاهداف تحت إي ظرف، إضافة الى مدخل "الرجل المجنون" الذي يتجسد في سلوك الرئيس" ترامب" وتصريحاته. فتعاطي صانع ومتخذ القرار مع ردة فعل الآخرين(المحلية، الإقليمية، الدولية)على قراراته وقوانينه وخطابته، يفسر أن الأزمات والحروب تحدث عادة بسبب(الفرد)رؤساء الدول، ولا شك أن الرئيس لا يمكن أن يبحر بقراراته دون وجود بيئة حاضنة تشجعه على اتخاذ القرار سواء كان القرار تعاونيا أو صراعيا، والنموذج الذي سندرسه يجسد ذلك بشكل واضح.

5. **المستوى الدولي International level**: لا يمكن عزل سلوك إدارة" ترامب" اتجاه منطقة الشرق الأوسط دون تحديد البيئة الدولية التي تتفاعل فيها هذه الإدارة من حيث المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية وإشكالية بقائها كإمبراطورية ترفض أي منافسة من القوى الصاعدة وبالأخص التحدي الصيني الذي وضع على سلم الأولويات الأمنية التي تهدد بقاء الولايات المتحدة كقوى عظمى.

أولا: خلفية تاريخية:

ركزت السياسة الخارجية الامريكية عبر مختلف مراحلها على غاية واحدة تتمثل في التفوق من خلال استراتيجية الهيمنة والسيطرة على النظام الدولي عبر آليات وادوات حافظت على مدى طويل قبل

وبعد الحرب الباردة على مسار الصعود الامريكي، فكان التوسع الخارجي الامريكي واضح يتجلى في التركيز على مناطق عديدة من العالم أهمها منطقة الشرق الأوسط. فكانت القوة إلى جانب الدين هما المحددان ومصدر هذا التوسع المتزايد وكنتيجة لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة حجم قوتها والحفاض على تفوقها العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، والتي يلعب فيها النفط عنصرا حيويا ومحركا لهذه القوة وهو ما يفسر السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط الأكثر انتاجا واحتياطا في العالم لأهم مصدر من مصادر الطاقة البترول والغاز.

بعد توحيد الملك عبد العزيز بن سعود للحجاز واستعادتها سنة 1926 بعدما كانت تحت دائرة النفوذ البريطاني سعى إلى كسب الاعتراف الدولي وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن تطلعات الملك عبد العزيز، وقد كسب الاعتراف الدبلوماسي الأمريكي سنة 1931، وفي سنة 1933 كانت اول معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين البلدين، وفي فبراير 1945 عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية عقد الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" والملك عبد العزيز، أرسى اللقاء أسس التحالف الاستراتيجي والتعاون الدائم بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم.

وفي السياق ذاته شكل النفط المحدد الأساس للعلاقات الأميركية مع باقي دول الخليج أهمها ايران والعراق والكويت، فمع إيران سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى التدخل في تحديد رأس نظام حكم في ايران لضمان التقارب مع الغرب والحفاظ على المصالح الامريكية بداية بعزل رضا خان بالتعاون مع البريطانيين وتعيين إبنه محمد رضا الذي أقام علاقات تجارية مع الولايات المتحدة وعمق الوجود الأمريكي في إيران في مرحلة كانت الولايات المتحدة تتخلى عن نزعتها الانعزالية، وتعمل على تقويض الخطر الشيوعي في المنطقة[1]، وأطاحت كذلك بمحمد مصدق سنة 1953على خلفية اطماع نفطية، مما فتح الباب أمام الشاه محمد رضا بهلوي، لتولي قيادة البلاد وتدشين علاقة بين الولايات المتحدة وإيران على خلفية مصالح مشتركة في مجال التسلح والنفط، سميت هذه المرحلة من العلاقات بين البلدين بمرحلة التحالف.

وفي سنة 1979 أطاحت الثورة الإسلامية التي قادها آية الله روح الله الخميني بنظام الشاه وعصفت بالنفوذ الأمريكي في إيران. وبعد أشهر من الثورة، اقتحم آلاف الطلاب الإيرانيين السفارة الأمريكية واحتجزوا العشرات من الرهائن، بمن فيهم السفير الأمريكي. كان هذا التاريخ بداية الصدام بين

الولايات المتحدة وإيران، ولا زالت تعمل الولايات المتحدة على تغيير نظام الحكم في طهران تحت ذريعة الدكتاتورية وانتهاك نظام الفقيه لحقوق الانسان. وسعي طهران لاكتساب الأسلحة النووية التي تعد تهديدا للدول الحليفة في المنطقة وعلى رأسها إسرائيل ، وكنتيجة لحرب الخليج الأولى(1980-1988) بين إيران والعراق والتي انحازت فيها الولايات المتحدة للعراق أقام الطرفان علاقات دبلوماسية وامنية حتى الغزو العراقي للكويت سنة 1990، وبداية مسار الصدام والعداء، بعد رصد القوة العسكرية العراقية وامكانية توظيفها ضد دول المنطقة وإسرائيل، حيث فرضت على العراق عقوبات اقتصادية صارمة، اعتمدت السياسة الخارجية الامريكية فيها نهجا أكثر حدّة ضد العراق في ظل استحواذ المحافظون الجدد على البيت الأبيض، توج سنة 2003 بغزو العراق بقرار أممي رقم 1441 وإسقاط النظام.

ثانيا: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الامريكية: institutions

هناك هندسة مؤسسية من الناحية الرسمية تتكون من عدة فواعل وهياكل إدارية تشارك في صناعة الاستراتيجية الأمريكية والسياسة الخارجية، هما وزارتا الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع، وهناك أيضا لجنة الخارجية والأمن وهي لجنة تابعة للكونغرس، لكن الأهم من بين كل هذه الهيئات هو مجلس الأمن القومي، وهو الذي يترأسه مباشرة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" وعادة ما يشغل هذا المنصب اقرب المقربين من الرئيس مباشرة.

1.الدستور:

وعلى الرغم من أن دستور الولايات المتحدة الأمريكية كباقي الدول الغربية يقوم على فصل الدين عن الدولة، إلا أن دور الدين لم يبعد عن صياغة الخطوط العامة للسياسة الأمريكية والقرار السياسي الأمريكي. فالفصل بين الكنيسة والدولة في التجربة الأمريكية لم يتحول يوما إلى فصل حقيقي للدين بل يلعب الأخير دورا أساسيا في الحياة السياسية الأمريكية. كما يمنح الدستور الأمريكي صلاحيات واسعة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية و تتجلى مكانة ودور الرئيس في رسم وصنع السياسة الخارجية الأمريكية من خلال فاعلية السلطة التنفيذية التي تصنعها إلى حد كبير شخصية الرئيس الذي يفرض تصوراته ومبادئه إذا كان يتمتع بشخصية قوية ونافذة والعكس كذلك، وهو ما نرصده في إدارة الرئيس "ترامب" وقوته في التحكم في مفاصل السلطة التنفيذية وتأثير شخصيته على أعضاء حكومته خاصة السيادية منها كالسياسة الخارجية والدفاع والمالية.

2.الكونغرس :

يعتبر الكونغرس جهازا تشريعيا مكون من غرفتين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويهتم الكونغرس بالقضايا الخارجية والمرتبطة بالسياسة الخارجية فضلا عن الأمور الداخلية للولايات الفيدرالية، ويشكل التوافق الحزبي بين الرئيس وحزبه في المؤسسة التشريعية عامل قوة تمكنه من تجاوز أي قيود مؤسسية يمكن ان تقوض قراراته السياسية والعسكرية. وبالتالي تزداد فرص تعزيز مكانة الرئيس في صناعة واتخاذ القرارات الهامة في السياسة الخارجية.

3.و كالة الاستخبارات الأمريكية:

تعتبر المحور الأساسي للاستخبارات الأمريكية والمصدر الأساسي للمعلومات للسلطة التنفيذية، وقد استعملت إدارة ترومان و"آيزنهاور "هذا الجهاز لمعالجة قضايا السياسة الخارجية، كما ويعتبر حاليا من الأجهزة الهامة والفاعلة والموجهة للسياسة الخارجية الأمريكية.

4. مجلس الأمن القومي:

تأسس مجلس الأمن القومي بموجب قانون صادر عام 1947 لكن منصب مستشار الأمن القومي لم يحدد إلا في عام 1953. والقانون يخول هذا المجلس معالجة شؤون الأمن الخارجي بالمعنى الواسع للعبارة إضافة إلى النظر في شؤون الأمن الداخلي. وهو لا يضم سوى أربعة أعضاء بقوة القانون هم: الرئيس ونائبه ووزير الخارجية ووزير الدفاع إضافة إلى اثنين من المستشارين الدائمين هما رئيس لجنة رؤساء الأركان ومدير وكالة المخابرات المركزية. لكن المؤسسة توسعت عبر السنين حيث تضم اليوم ما يقرب من 150 شخصا. وتصدر التوجيهات الرئاسية المتعلقة بالأمن القومي برعاية مجلس توجيهات الأمن القومي الرئاسية (NSPD) Directives National Security Presidential)، وهي توجيهات يتم تصنيفها بشكل عام إضافة إلى تقرير استراتيجية الأمن القومي National Security Strategy الذي يعد أهم وثيقة عامة المتعلقة بالسياسة الخارجية و الأمن الخارجي.

5.جماعات المصالح The interest Groups: تلعب جماعات المصالح في الولايات المتحدة دورا مهما وكبيرا في صنع السياسة الخارجية وبالرغم من التأثير السياسي لهذه الجماعات فإن صناع السياسة الخارجية يتعاملون معها وفق منطق مصلحي متبادل يمكن أن يشكل مورد اقتصادي ومالي للنظام السياسي الأمريكي. ومن ثم فهم يتبعون السياسات التي تحظى بقبول هذه الجماعات، ومن أهمها دور المركب

الصناعي العسكري، ودور الجماعات النفطية التي تسعى للحفاض على استثماراتها وتأمين الاستقرار لشراكاتها مع شركات دول منطقة الشرق الاوسط.

6. دور الجماعات الضاغطة Pressure Groups :

يعد اللوبي الصهيوني ذو الخلفية الدينية المشكلة للتحالف الصهيوني المسيحي أبرز مثال على قوة التأثير في تحديد السلوك السياسي الأمريكي، ويمكن تفسير ذلك في التأثير على السياسة الخارجية الامريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط وفق استراتيجية مباشرة تتجسد في التأثير على السلطتين التشريعية والتنفيذية.[2] ، وفي السياق الحالي وبعد تاريخ طوفان الأقصى في 07 أكتوبر 2023 زاد نشاط اللوبي بهدف زيادة الدعم اللامحدود لإسرائيل في حربها ضد حماس، وبعد ذلك ضد إيران وأذرعها في المنطقة سنة 2026.

يتفق الأستاذين "جون ميرشايمر" و "ستيفن وولت" في بحثهما المنشور في أواخر مارس 2006 الذي أظهر قوة اللوبي الإسرائيلي بقولهما:" إننا نستعمل تعبير "اللوبي" كاختصار مريح للتعبير عن التحالف الفضفاض بين الأفراد والمنظمات التي تعمل بنشاط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه موالي "لإسرائيل" وليس المقصود من استعمالنا لهذا التعبير الإيحاء بأن "اللوبي" هو حركة موحدة ذات قيادة مركزية، أو أن الأفراد ضمنه لا يختلفون على قضايا معينة "[3]. يتكون جوهر اللوبي من يهود أمريكيين يبذلون جهدا كبيرا من أجل ثني السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تدعم مصالح "إسرائيل" وتتجاوز نشاطاتهم مجرد التصويت لمرشحين موالين "لإسرائيل"، إلى كتابة الرسائل والإسهامات المالية، ودعم المنظمات الموالية "لإسرائيل" .

إضافة إلى ما سبق ذكره، فلا يمكن إهمال الفواعل من خارج الدوائر الرسمية فهناك العديد من الجمعيات والمعاهد التي تعنى بقضايا الدفاع والخارجية وتضع بصماتها على فكرة صانع القرار، ومن بين أهم المؤسسات الفاعلة غير الرسمية نذكر معهد أمريكان "انتربرايز"American Enterprise Institute تأسس عام 1943، ومنتدى الشرق الأوسط، مؤسسة برادلي 1903 ومركز سياسات الأمن 1988، إضافة إلى مجلس سياسات الدفاع ومكتب المهمات الخاصة، هذا إلى جانب مصانع التمويل الحربي، والمؤسسات الإعلامية.

ثالثا: الأفكار: المحافظون الجدد والسياسة الأمريكية في الشرق الاوسط

يرى منظور المحافظون الجدد أن تحقق الزعامة العالمية يتطلب وجود زعامة وطنية أمريكية يمكنها تحمل هذا الدور العالمي والقيادي للولايات المتحدة من خلال قدرتها على مواجهة المخاطر والتحديات الأمنية العالمية والإقليمية للقرن الجديد. في سبتمبر 2000 ، وضع المحافظون الجدد تقرير خبرة لتحقيق أهداف الزعامة الأمريكية على العالم، يقترحون من خلاله الخطوط العريضة لاستراتيجية الأمن القومي والعسكري، اعتبروها متكيفة مع تحديات القرن الواحد والعشرين. فمن مميزات القرن الجديد أنه نظام أمني "أحادي"، والهدف الاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة يكمن في الحفاظ على" السلام الأمريكي"من خلال التدخلات العسكرية الأمريكية المتعددة من أجل ضمان أمن وترقية مناطق الديمقراطية والسلم، إلى جانب ردع القوى الاقتصادية المنافسة، والدفاع عن المناطق الجغرافية الحيوية[4]. وفيما يخص التهديدات الأمنية الأساسية، فإنها تتوزع على مناطق العالم كما أن المنافسة انتقلت من أوروبا إلى آسيا الشرقية وصولا إلى منطقة الشرق الاوسط كمنطقة تنافس على النفوذ تلعب إسرائيل فيها دور الحليف والمنفذ والفاعل الأساسي.

اضافة الى تغلغل فكر ونفوذ المحافظين في مفاصل أعلى السلطات القضائية الأمريكية حيث حظي "ترامب" في فترة حكمه الاولى بفرصة فريدة لتشكيل مستقبل المحكمة العليا بوفاة القاضيين "أنتونين سكاليا" و"روث بادر غينسبيرغ"، وتقاعد القاضي أنتوني كينيدي. وقد رجح القضاة "نيل غورسوش"، و"بريت كافانو"، و"إيمي كوني باريت" كفة المحكمة العليا نحو أغلبية محافظة، ورفعوا عدد القضاة الكاثوليك إلى ستة من أصل تسعة[5]. ففي دراسة أصدرها مركز بيو للأبحاث استطلاعا للرأي عام 2021 أشار إلى أن غالبية الأمريكيين ما زالوا يفضلون درجة ما من الفصل الرسمي بين الكنيسة والدولة. كما رفض معظم المستطلعين فكرة اعتماد دين وطني. وأشار استطلاع المركز أيضا إلى وجود فئات كبيرة من الناس، ولا سيما المسيحيين الإنجيليين البيض، ممن يرغبون في مزيد من التداخل بين الكنيسة والدولة. بل إن بعض من شملهم الاستطلاع اقترحوا إعلان المسيحية دينا رسميا لأمريكا. مثلت هذه الأرقام أقلية من الأمريكيين، لكنها مثلت شريحة كبيرة من المسيحيين والجمهوريين. وتجسدت هيمنة التيار المحافظ على أعلى سلطة قضائية في الولايات المتحدة الأمريكية بوجود ستة من قضاة المحكمة العليا التسعة من الكاثوليك الرومان المحافظين[6].

رابعا: أثر شخصية الرئيس ترامب على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

يتصف الفرد كصانع ومتخذ للقرار السياسي بمجموعة من الخصائص والمحددات التي ترتبط بمستوى قدراته على التأثير في سلوك وشكل الدولة سياسيا ومنها:

- المستوى العلمي والخبرة السياسية لصانع ومتخذ القرار السياسي.
- الصلاحيات الممنوحة لصانع ومتخذ القرار السياسي دستوريا
- طبيعة أيديولوجية وفكر صانع ومتخذ القرار السياسي إضافة إلى حالته النفسية.
- كفاءة المستشارين المقربين من صانع ومتخذ القرار السياسي .
- ردة فعل صانع ومتخذ القرار السياسي على القرارات الصادرة.

من خلال دراسة وتحليل شخصية الرئيس " ترامب " في عهدته الأولى والثانية واستنادا إلى الخصائص التي تساعدنا في دراسة وتحليل طبيعة وشخصية الفرد، وقدرته على التأثير في السلوك السياسي، يمكننا رصد أنها شخصية تتصف بعدم الهدوء، وغير عقلانية، تميل للغة التهديد، واستخدام القوة العسكرية، ولا تحترم القانون الدولي، ولا تعترف بالمنظمات الدولية. فطبيعته السيكولوجية أخذت حيزا كبيرا في الدراسات والبحوث، فعلى سبيل المثال عدم الاستقرار في إدارته السياسية يتجلى في إقالة العديد من القيادات المحيطة به، كذلك لغة التهديد والتقليل من مكانة الرؤساء الآخرين التي كان يستخدمها، فقد كانت هي الغالبة في خطاباته واجتماعاته معهم، فقراراته الصادرة لم تكن في إطار العمل المؤسسي، ناهيك عن سياسته في خروج الولايات المتحدة من المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية وحقوق الإنسان التابعتين لمنظمة الأمم المتحدة، كل ذلك يعطي دلائل على العقلية التي كانت تدار بها الولايات المتحدة، فهذا السلوك كان له الأثر البارز في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[7].

1. المنطق التجاري لدى شخصية ترامب:

تنعكس شخصية "ترامب" بشكل كبير على الآلية الدبلوماسية في الشرق الأوسط، حيث يطغى عليها المنطق التجاري النفعي Transactional Approach العائلي وفق رغبته في تحقيق الأرباح لبعض الشركات التي قد يكون لرؤسائها علاقة معه، إضافة إلى لغة الإطراء في العلاقات الدبلوماسية مع قادة دول المنطقة والتي تكون الأولوية في دعمهم فيها لمن له القدرة على مداهنته وهذا يبدو جليا في لقاءاته مع رؤساء الدول خاصة من منطقة دول الشرق الأوسط[8]. إضافة إلى ذلك يركز الرئيس بالدرجة الأولى في

كيفية إيجاد حل للأزمات في المنطقة على المخارج التي يمكن أن تشكل فرصة ربحية كخطته للسلام في إنهاء الحرب على غزة حيث قام بالضغط الشخصي على القادة الإقليميين واقتراحه ترحيل 2 مليون من سكانها وبناء مدينة منتجعات تكون فرصة لتحقيق طفرة في التنمية في المنطقة، الحل الذي قوبل بالرفض من طرف دول المنطقة، زيادة على تركيزه على النتائج في العمل الدبلوماسية بدل الوسائل. وهو ما جعل الاتفاق هش وعرضة للتجاوزات والاختراقات الإسرائيلية كنتاج للرؤية السطحية او تعمد إغفال الرئيس للجذور الحقيقية للصراع.

2. السلوك الاستعراضي:

يستعرض الرئيس "ترامب" قوة الولايات المتحدة لردع خصومه من خلال اطلاق تهديدات بفرض عقوبات تجارية واقتصادية على الدول والجهات أو الشركات التي قد تشكل حالة من المقاومة أو غير المتوافقة مع سياساته، حيث هدد بتوقيف الدعم المالي الموجهة إلى وكالة "الأونروا" التي توجه مساعدات لكثير من الدول في المنطقة على غرار، فلسطين الأردن ومصر واليمن ولبنان، ما يترتب عنه أضرار إنسانية واقتصادية. وغالبا ما يقارن سياسته مع سياسة سلفه "جون بايدن". كحالة من إبداء التفوق في إدارة شؤون الدولة وفاعلية سياسته الخارجية، ما يفسر سعيه في تصفية حساباته مع البيروقراطية الحكومية التي تشكل له عقبة في تمرير رؤيته والتي يعتبرها موالية لخصومه، الأمر الذي يقلل من فرص اتخاذ القرارات العقلانية في حل الأزمات في الشرق الأوسط. وفي مقابل ذلك يعتقد "ترامب" ان أسلوبه في التهديد والضغط في اللغة الدبلوماسية تأتي ثمارها وان سابقيه من الرؤساء كانوا يظهرون عجزا في التعامل مع قضايا الشرق الاوسط ولذلك كان هو أول رئيس قرر نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بشكل اندفاعي في عهدته الرئاسية الأولى رغم تحذيرات وزارة الخارجية ووزارة الدفاع "البنتاغون" والحلفاء من دول غربية على أن الخطة قد يترتب عنها حالة من العنف وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط[9]، كان ذلك لإقناع الجمهور الأمريكي وجماعات الضغط والمصالح أنه الأكثر فعالية في تحقيق الأرباح سواء سياسية أو اقتصادية او إبداء التفوق السيكولوجي.

خامسا: المصالح والبيئة الدولية: التحديات والرهانات في منطقة الشرق الأوسط

التداخل بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية فقد تبنت السياسة الخارجية الامريكية معادلة صعبة طرفها المحافظة على استقرار المنطقة كاستراتيجية تبنتها مختلف الإدارات الديمقراطية من خلال سياسة

الاحتواء والتي كانت في كثير من الاحيان تعقبها سياسات الجمهوريين والتي دفعت المنطقة الى حالة من الفوضى كحرب العراق 2003، والحرب على يران في 2026 التي تمثل بشكل جلي استراتيجية التفكيك التي تبنتها الادارة الأمريكية في مقابل الحفاض على مصالحها في المنطقة، ومما زاد من صعوبة هذه المعادلة دخول الطرف الإسرائيلي في توجيه السياسة الخارجية الامريكية اتجاه دول المنطقة سواء بالتدخل العسكري المباشر أو من خلال استراتيجية الاحتواء التي تجسدت في اتفاقيات التطبيع مع دول المنطقة (اتفاقيات أبراهام) والتي تهدف الى إعادة صياغة الأدوار وتشكيل شرق أوسط الجديد.

1.الملف النووي الايراني واستراتيجية الردع:

خضعت إيران لعقوبات أمريكية وأممية منذ عام 2006 بسبب برنامجها النووي وتم تخفيف هذه العقوبات بموجب اتفاق 5 + 1، إلاّ أن انسحاب إدارة "ترامب" من الاتفاق النووي عام 2007 أعاد فرض هذه العقوبات على إيران بعد أن أعلن في فترته الرئاسية الأولى أن الانسحاب تم نتيجة عدم نجاح الاتفاق في وقف أنشطة إيران النووية وزعزعة الاستقرار في المنطقة وتمت هذه العقوبات على مرحلتين[10]

أ- **المرحلة الأولى:** تم تنفيذها في شهر أوت 2019 وتضمنت حظر التعامل بالدولار الأمريكي والتعامل بالذهب وإيقاف تجارة المعادن مثل الألومنيوم والحديد ووقف صفقات الفحم ومنع التداول بالعملة الإيرانية وحظر صفقات الطيران وصناعة السيارات .

ب.**المرحلة الثانية:** تم تنفيذها في نوفمبر 2019 تضمنت الموانئ الإيرانية والسفن والمصانع وفرض قيود على التحويلات بين المؤسسات المالية والبنك المركزي الإيراني وفرض قيود على التعاملات المتعلقة بالنفط الإيراني.

في السياق ذاته وفي العام الأول والثاني من فترة "ترامب" الثانية تبنت الإدارة طابع جديد من العقوبات أكثر شراسة من سياسة الضغوط القصوى التي اعتمدت في القترة الاولى، شملت عقوبات خانقة بالتوازي مع توجيه ضربات عسكرية مباشرة استهدفت بنى تحتية واهداف عسكرية بغرض تحييد قدرات طهران العسكرية. الأمر الذي نتج عنه اضعاف الاقتصاد الإيراني وزيادة في الأزمات الاجتماعية على المستوى الداخلي، وانفجار الأوضاع في المنطقة بعد الردود العسكرية الايرانية ضد القواعد الأمريكية في دول المنطقة. وتجدر الاشارة إلى ان الملف النووي الايراني لا يزال يشكل معضلة حقيقية لم تنجح السياسة الخارجية الامريكية في حلها بل عمقت مخاوف دول الخليج من غياب إي فرص للعمل الدبلوماسي[11].

2. الهيمنة الأمريكية في مواجهة الصعود الصيني:

يفرض المنظار الواقعي نفسه علينا في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الاوسط وبالتحديد الحرب التي شنها الرئيس "ترامب" و وكيله في المنطقة "بن يامين نتنياهو" وفق مدخل تحقيق المصلحة القوميةNational interest، فالتغيرات التي يشهدها النسق الدولي وكذا التغيرات المحتملة في بنية النظام الدولي الذي يأخذ اتجاه التعددية القطبية والتي تلعب الصين الدور الأبرز فيها من خلال توسعها في المنطقة وخصوصية علاقتها مع بعض الدول في المنطقة كالمملكة العربية السعودية وإيران. فهناك إدراك لدى صانعي القرار في إدارة" ترامب" بالتراجع المحسوس في القدرات والمميزات الاقتصادية التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية.

في السياق ذاته يأتي حضور الصين الملحوظ في منطقة الشرق الأوسط من خلال المصالح الكبيرة حيث يستحوذ نفط مجلس دول التعاون الخليجي على ثلث إجمالي الواردات الصينية المنقولة بحرا والمقدرة بـ :10.6 مليون طن يوميا، وهي نسبة تقارب النصف من حاجياتها من البترول الخام من الشرق الأوسط والتي تمر عبر مضيق هرمز الذي أصبح ساحة للحرب بين الولايات المتحدة وإيران.

إن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية في تفوقها الكاسح على منافسيها جعلها تبحث عن قواعد جديدة خارج المنافسة الاقتصادية بسبب التحكم القوي للمنافسين الاقتصاديين للولايات المتحدة الأمريكية في قواعد المنافسة الاقتصادية وخصوصا من قبل الصين، لأن المعطيات الاقتصادية لفترة بداية التسعينيات من القرن العشرين كانت تضع اليابان وأوروبا كمنافسين اقتصاديين حقيقيين للولايات المتحدة الأمريكية، لكن بداية القرن الواحد والعشرين أصبحت الصين في قمة أولويات التحديات الأمنية بالنسبة لصانعي القرار في إدارة "ترامب" بسبب قوة الصين الاقتصادية ومنافستها للولايات المتحدة فيما يخص استيراد النفط من الشرق الأوسط والمنافسة على الأسواق النفطية، ومن ثمة كانت محاولة السيطرة على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط لتقويض الآلة الاقتصادية الصينية التي تعتمد على النفط والغاز، في مارس 2023 تم اتفاق بين المملكة السعودية وإيران بوساطة صينية من أجل الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، ويعتبر هذا التدخل غير مسبوق من بكين كون السياسة الخارجية الصينية تنأى عن التدخل في القضايا السياسية الدولية، إلا أنه حدث الاستثناء في النزاع بين الرياض وطهران وهو ما يعكس طموحاتها المتنامية في المنطقة، حيث عملت الصين قيادة "شي جين بينغ" على توسيع العلاقات مع دول الخليج

العربي، ولا سيما السعودية والإمارات وإيران. وزيادة حجم التبادلات الاقتصادية بين الصين وشبه الجزيرة العربية، فضلا عن تعزيز علاقاتهما الدبلوماسية، ما يعتبر مؤشرا على إعادة توازن سياسة بكين، التي كانت تاريخيا قريبة من النظام الإيراني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أن الاتفاق السعودي الإيراني نجح من خلاله "شي جين بينغ" في تحويل علاقته التاريخية مع إيران من عقبة في بعض المراحل إلى رصيد دبلوماسي، وبذلك بات بإمكان بكين الآن أن تؤكد دورها كضامن للاستقرار الإقليمي، استنادا إلى علاقاتها الوثيقة مع كل من الرياض وطهران، كما أدت الوساطة الصينية إلى تطور غير متوقع آخر في السياسة الصينية في الشرق الأوسط كتعزيز النظام الإيراني. فبينما كانت الجمهورية الإسلامية تعاني من ضعف نتيجة أزمة اقتصادية ناجمة عن العقوبات الدولية وهي الأزمة التي أثرت بشكل واضح على الاقتصاد والمجتمع الايراني، جاء الاتفاق بمثابة انتصارا لطهران إذ يسمح لها بالخروج من عزلتها الإقليمية.

كما تجدر الاشارة هنا الى انضمام ايران إلى مجموعة brics في يناير 2024 ضمن قرار التوسع التاريخي للتكتل الذي شمل أيضا السعودية، ومصر، والإمارات ما يمنحها الأمل في تحقيق مكاسب تجارية حيوية. وبالتالي، قد تبرز إيران كفائز كبير في عملية إعادة تشكيل الشرق الأوسط، في ظل المنافسة الصينية الأمريكية. ولفهم هذه الديناميكية الإقليمية الجديدة.[12]

ومن بين التحديات الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية المنافسة على إمدادات النفط، خصوصا في أوقات، انقطاع الإمدادات، أو الحروب، أو حالات الطوارئ الأخرى كما هو الحال في الحرب الأخيرة التي شنت ضد إيران في فبراير2026 والتي ردت بإغلاقها غلق مضيق هرمز الذي يعبر منه 20% من حاجيات النفط العالمية، وما ترتب عنه من ردود فعل دولية ومحاولات تدخل عدة أطراف لتامين الامدادات ومن ينهم الصين، إضافة إلى دبلوماسية النفط الصينية المتفاعلة وحملتها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في النفط والغاز في بعض دول الشرق الأوسط، أثارتا الهواجس لدى صناع القرار الأمريكيين من أن هذه القوة الدولية الناشئة قد تصبح، بسبب حاجتها المتزايدة إلى النفط، عرضة للضغوط على يد الدول المنتجة للنفط التي تسعى إلى الحصول على الأسلحة المتطورة أو أسلحة الدمار الشامل مستقبلا.[13]

إضافة إلى ذلك فإن الاستراتيجية الصينية قائمة على عدم التدخل العسكري اتجاه الخصوم بل تسعى إلى الحد من الهيمنة الامريكية والحد من السلوك "الاستعلائي" الأمريكي، من خلال ترك الخصم يستنزف قدراته المادية والمعنوية وحشره في مأزق لا مخرج منه وهذا أفضل بكثير من المواجهة العسكرية. [14] وهذا يأتي في إطار إعادة تشكيل هيمنة الصين على آسيا والتي كانت تتمتع بها تاريخيا قبل التدخل الغربي.

سادسا: أدوات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة ترامب الثانية

أعادت السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط في فترة "ترامب" الثانية ترتيب آليات تفعيل العمل الدبلوماسي من الألية الاقتصادية التي كانت تعتمدها الإدارات السابقة إلى الآلية العسكرية في المرتبة الأولى وفق دبلوماسية الصدمة التي يتبعها لتغيير سلوك خصومه. هذا لا يعني غياب العمل الدبلوماسي التقليدي وإنما يكون ذلك بالتوازي كاستراتيجية للضغط على الطرف الآخر.

1. التدخل العسكري:

استمرت الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة التي قضاها "ترامب" في البيت الأبيض في قصف دوري للمواقع العسكرية الايرانية، والتدخل العسكري في اليمن، بالإضافة الى تسليح بعض دول المنطقة وعلى رأسها إسرائيل مع ضمان تفوقها بالدرجة الاولى. تعد القوة العسكرية أبرز آليات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لذا عمدت الإدارة الأمريكية على زيادة الإنفاق حيث طلب الرئيس الامريكي في أفريل 2026 ميزانية دفاع بقيمة 1.5 ترليون دولار للسنة المالية 2027، منها 900 مليار دولار كميزانية أساسية للأمن القومي[15]، مع طلب ضافي يقدر بـ: 400 مليار، ما يمثل أكبر ميزانية دفاع في تاريخ الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثاني. إضافة إلى حجم الانفاق الهائل ترتكز الاستراتيجية العسكرية الامريكية في الشرق الاوسط على:

- الاعتماد على القواعد العسكرية الموجودة بمنطقة الخليج العربي كالكويت و الأردن قطر.
- الاعتماد على الكيان الصهيوني على اعتباره ركيزة أساسية لتنفيذ السياسة الأمريكية.

2.الإكراه الاقتصادي:

في سياق الجهود الدبلوماسية الجارية، استخدمت وزارة الخزانة الأمريكية بتوجيه من الرئيس "ترامب" أدوات الضغط الاقتصادي بتوسيع حجم العقوبات للحد من فاعلية قدرات إيران الاستراتيجية. وترتكز هذه الإجراءات على أربعة محاور رئيسية: أولا، استهداف أدوات التشغيل التكنولوجي لشبكات الإمداد الصينية المرتبطة كالرقائق الالكترونية والحواسيب، وبرامج الأسلحة والطائرات المسيرة وصور الأقمار الصناعية الإيرانية. ثانيا: فرض عقوبات على خمسين هيئة وشخص في إيران والامارات العربية والصين ممن يساهم في زيادة عائدات النفط الايراني. ثالثا: تعطيل الموارد المالية المتأتية من الطرق البحرية الحيوية بتهديد شركات الشحن الدولية بعقوبات إضافية في حال دفعها رسوم عبور إلى إيران عبر مضيق هرمز. رابعا:

العمل على المستوى الدولي من خلال تعزيز التعاون بين الشركاء الغربيين بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يهدف إلى فرض عقوبات متعددة الأطراف، بمشاركة الشركاء الإقليميين، ردا على التهديدات التي تواجه حرية الملاحة[16].

3.الآلية الدبلوماسية:

رغم ان الآلية الدبلوماسية لدى إدارة "ترامب" الثانية تراجعت في المرتبة الثالثة في حل أزمات الشرق الأوسط، إلاّ أنها لازالت ضمن استراتيجيته المعتمدة كعمل موازي للمسارين العسكري والاقتصادي، وتنقسم أهداف الآلية الدبلوماسية إلى:

الأهداف القصيرة المدى تتمثل في:

- إسقاط الأنظمة الديكتاتورية الموجودة في المنطقة كنظام ايران وحلفاءه في اليمن ولبنان، وإحلال نظم تضمن ديمومة المصالح الأمريكية في المنطقة.
- محاولة إحتواء الدول العربية في إطار خطة السلام بين إسرائيل ودول المنطقة في اطار اتفاقيات إبراهام.

الأهداف الطويلة المدى تتمثل في:

- السيطرة على منابع النفط في المنطقة سيطرة منفردة دون إشراك أي حليف إذ أن الحرب على العراق سابقا وإيران حاليا تندرج في هذا الإطار.
- حماية أمن إسرائيل وضمان تفوقها العسكري إذ أن الولايات المتحدة تبذل جهدا كبيرا في تحقيق ذلك حيث أن إسرائيل تمثل نقطة الارتكاز في الشرق الأوسط و بالتالي هناك مصلحة مشتركة بين الطرفين[17].

خاتمة:

اتضح لنا من خلال دراسة السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط في فترة "دونالد ترامب" الثانية أنه لا يمكن تفسير هذا السلوك من متغير واحد وفريد، بل يلزم تبني مركب تحليل يراعي خصوصية الظاهرة ويستوعب كل فاعليها، وعليه فقد أثبتنا صحت الفروض العلمية المتبناة في مقدمة الدراسة بداية من ان السياسة الخارجية الامريكية هي محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل دون أي إقصاء، فقد كانت الغاية هي تحقيق المصلحة القومية الأمريكية وفق تصوره، ومن خلال ما تقدم يتضح ان السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط هي نتاج ردود أفعال الرئيس "ترامب" التي تعكس معتقداته وشخصيته الحادة والمتقلبة، في المقابل فرض السياق الدولي على الرئيس و وإدارته التعامل مع التوازنات الإقليمية والدولية التي برزت فيها الصين المنافس الصاعد الذي يهدد الهيمنة التاريخية الأمريكية على

المنطقة، والخوف من اكتساب إيران للسلاح النووي وخلق حالة من التوازن الرادع مع إسرائيل في المنطقة وهوما يفسر حدة الرئيس "ترامب" في التعامل مع الملف النووي بما يضمن الأمن والتفوق الإسرائيليين. والحديث عن إفرازات هذا السلوك وما ينتج عنه يقودنا إلى استخلاص تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم كبلد مصدر للديمقراطية وقيم الحرية وهو بمثابة مأزق أخلاقي تاريخي، نقرأه في مؤشرات ظهرت في الردود على مستوى المجتمع الدولي، ومن الناحية العملية تطرح نتائج السلوك الأمريكي إشكالية حقيقية تتعلق بمستقبل الإمبراطورية الامريكية كقوى مهيمنة على العالم.

التهميش:

1 - عباس عمرو محمد، عباس إبراهيم سليم ، " العلاقات الامريكية الايرانية خلال الحرب العالمية الثانية وموقف روسيا منها"، **مجلة الدراسات التاريخية**، (مجلد26 رقم 01)،ديسمبر (2025)، ص 444، على الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/281022

2-John Mearsheimer, Stephen M.Walt,The Israel Lobby and us foeign policy,the London review of book,vol.28.no1,(march 2006). P15.

3- Ibid , p 15.

4 - مصطفى صايج، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الاسلامية (التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008)"، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006-2007، 286.

5- Scott Culpepper , "RELIGION, CHURCH, AND STATE IN AMERICA ", in Jeffrey Haynes, The Routledge Hanbook of Politics and Religion in Contemporary America, F.P. 2025, NY : Routledge, P.51.

6 - Ibid , p .52.

7- محمد بن نويمي، علم العلاقات الدولية، ط.1،(الدوحة: وزارة الثقافة، 2023)، ص 90.

8 - Lydia Khalil, Trump would put personality over policy in the Middle East, in: HERVÉ LEMAHIEU, Trump 2.0 What Donald Trump's return would mean for Australia and the world, lowy institute, august 2024,p.17

9 -Kenny Setya Abdiel, Individual Foreign Policy Analysis of Donald Trump: A Case Study of the US Embassy relocation to Jerusalem , JOURNAL HUBUNGAN INTERNASIONAL.VOL. 9, NO. 1 (2020), p 18

10- فاطمة صلاح عبد الراضي عبد الفتاح وآخرون، "تطور العلاقات الصينية الايرانية: التحديات والسيناريوهات المستقبلية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السادس عشر، العدد 01 (يناير2016)، ص 3519.

11 - Brian Katulis, "us policy in the middle east in the first year of trump 2.0 : a report card" , A Quarterly Assessment of the Trump Administration's Regional, February 2026. P.p 4-5.

12 –Jean loup Samaan, L'iran , grand gagnant de la politique chinoise au moyen-orient, Briefing de l'IFRI : programme Turquie et moyen orient, 6juin 2023,p.p6-8.

13- مصطفى صايج، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الاسلامية (التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008)"،مرجع سبق ذكره، ص. 193.

14 –غراهام أليّسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوى المهيمنة: هل تنجح أمريكا والصين في الافلات من فخ ثيوسيديديز، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان،(بيروت: دار الكتاب العربي، 2018)، ص 298.

15 – ترامب يطلب ميزانية دفاع قياسية و"القبة الذهبية" في الصدارة: على موقع الجزيرة نت، 2026/04/03،شوهد في: 2026/05/29، أنظر: https://sl1nk.com/w72t4q7

16- Michael Gallant, Pedro Labayen Herrera, Sanctions Watch, Center for Economic and Policy Research (CEPR), May 2026, CEPR Publications, Washington, D.C., May 2026, available at: https://cepr.net/publications/sanctions-watch-may-2026/, (accessed: May 31, 2026)

17 - John Mearsheimer, Stephen M.Walt , op-cit , p p 21-23 .